مقومات الشمول المالي وسبل نجاحه بالجزائر

Fundamentals of financial inclusion and his ways to succeed in Algeria

د. أسيا هيري[1]

[1] جامعة أحمد درايعية – أدرار (الجزائر)، hiriassia@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2022/11/19 **تاريخ القبول**: 2023/03/10 **تاريخ النشر**: 2023/03/29

ملخص:

ازداد في السنوات الأخيرة الاهتمام بمفهوم الشمول المالي خصوصاً بالدول العربية، لما له من فوائد كمكافحة الفقر، تعزيز استقرار النظام المالي، ورفع وتيرة النمو الاقتصادي.

يهدف هذا البحث إلى استخلاص آليات دعم الشمول المالي في الجزائر والتي تعمل على زيادة عدد المستفيدين من الخدمات المالية إلى أكبر حد ممكن، وترمي إلى تحقيق الغاية المثلى للشمول المالي والتي تتمثل في الاستغناء عن الدفع النقدي وتحويله إلى الدفع الإلكتروني من خلال استعمال بطاقات الصرف الآلية، بطاقات الصرف البنكية وشبابيك الصرف الآلية، وأيضا استغلال الخدمات المالية في تسهيل الخدمات المتاحة للمؤسسات المالية من ادخار، ائتمان، فتح حساب وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، المؤسسات المالية.

تصنيف JEL: G20، G29، F33.

Abstract:

In recent years, interest in the concept of financial inclusion has increased especially in Arab countries, because of its benefits such as combating poverty, enhancing the stability of the financial system, and raising the pace of economic growth.

our research aims to extract mechanisms of supporting financial inclusion in Algeria, which works to increase the number of beneficiaries of financial services to the greatest extent possible, it also aims to achieve the optimal goal of financial inclusion, which is to dispense with cash payment and convert it to electronic payment through the use of automated teller cards, bank exchange cards and automated teller windows, as well as using financial services to facilitate the services available to financial institutions such as savings, credit, opening an account and others. .

Keywords: financial inclusion, financial services, financial institutions.

Cod JEL: G20, G29, F33.

[1] **المؤلف المرسل**: آسيا هيري، **الإيميل**: hiriassia@univ-adrar.edu.dz

مقدمة:

يعتبر موضوع الشمول المالي من البنود المهمة لدى المؤسسات المالية الدولية والمحلية باعتباره أحد الحلول المعتبرة لحل جانب من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، خصوصا ما تعاني منه الطبقات الهشة من مشاكل كالبطالة، الفقر، عدم تحقيق العدالة في توزيع الدخل، المستوى المتدني للمعيشة،..إلخ

تبنت العديد من الدول في العالم سياسات تساعدها على تحقيق الشمول المالي من أجل تمكين جل شرائح المجتمع من الاستفادة من الخدمات المالية والمنتجات المالية التي تلبي طلباتهم وتتماشى مع قدراتهم، وتخلصهم من التهميش المالي، كل هذا بهدف تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع.

وعلى غرار باقي الدول رسمت الدولة الجزائر استراتيجيات معينة تضم مجموعة من التدابير التي تسمح بتعزيز الشمول المالي وزيادة تنسيقه وفقا لبيئتها المالية المتوفرة.

وفي ظل ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

الإشكالية:

كيف ساهمت الجزائر في تحقيق شمول مالي بها؟ وما هي السبل المتبعة لذلك؟

الأسئلة الفرعية:

ما المقصود بالشمول المالي؟

ما هي أبعاد الشمول المالي؟

ما هي العراقيل التي تقف أما تحقيق شمول مالي؟

ما هي الاستراتيجيات المتخذة لتحقيق شمول مالي في الجزائر؟

فرضيات البحث:

1) لا يمكن تحقيق شمول مالي بالجزائر بدون عراقيل تقف أمام ذلك.
2) توجد استراتيجيات يمكن اتباعها لتحقيق شمول مالي بالجزائر.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى عرض مفاهيم عامة حول الشمول المالي من خلال التطرق إلى مجموعة من التعريفات ودراسة أبعاد الشمول المالي وتعديد بعض العوائق التي تقف أمامه، ثم شرح مجموعة من الاستراتيجيات المتخذة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

أهمية البحث:

يأخذ البحث أهميته من أهمية الشمول المالي ومدى حاجة دولة الجزائر إلى تطبيقه وتوسيع انتشاره بها، من أجل استغلال الفائدة التي يرجع بها عليها كتحسين مستوى النمو الاقتصادي، ورفع مستوى العدالة بين أفراد المجتمع، وأيضا يعتبر وسيلة لمكافحة الفقر والتقليل من نسبته، وغيرها من الفوائد.

المناهج المتبع:

استعمل في هذه الورقة البحثية منهجين ألا وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم تطبيق المنهج الوصفي في عرض المعلومات المتعلقة بالشمول المالي من تعريفات وأهمية وأبعاد، أما المنهج التحليلي استُخدم في تحليل مختلف العوائق التي تقف أما تطبيق الشمول المالي بالجزائر وتحليل أهم الاستراتيجيات المتخذة من طرف دولة الجزائر لدعم الشمول المالي بها.

محاور البحث:

1) **المحور الأول: مفهوم الشمول المالي**
2) **المحور الثاني: أبعاد الشمول المالي**
3) **المحور الثالث: عوائق الشمول المالي**
4) **المحور الرابع: الاستراتجيات المتخذة لدعم الشمول المالي في الجزائر**

1. مفهوم الشمول المالي:

يمثل الشمول المالي نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية حسب ما عرفه البنك الدولي (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 106)

1.1 تعريف الشمول المالي:

هناك عدة تعاريف للشمول المالي نخص بالذكر منها:

التعريف الأول: "يتمثل الشمول المالي في وصول الخدمات المصرفية والائتمانية بتكلفة معقولة لأكبر مجموعة من الفئات الهشة ومنخفضة الدخل من السكان، وتشمل الخدمات المالية المختلفة للادخار، القروض، التأمين، المدفوعات، التحويلات المالية، والاستشارات المالية من قبل النظام المالي الرسمي. ويمكن أن يضاف إلى هذا التعريف ضرورة وصول هذه الخدمات المالية بجودة مناسبة وفي الوقت المناسب عند الحاجة، وبطريقة عادلة وتتسم بالشفافية" (سيد احمد و السيد راضي، 2018، صفحة 6).

التعريف الثاني:" يتمثل جوهر الشمول المالي في محاولة لضمان توافر مجموعة الخدمات المالية المناسبة لكل فرد، وتمكينهم من الحصول على تلك الخدمات، بغض النظر عن الشكل المنظم للوساطة المالية، وقد تشمل حسابات مصرفية أساسية لتقديم وتلقى المدفوعات، عليه أصبح الشمول المالي الكامل هو الحالة التي يتمكن فيها جميع الأفراد البالغين من الحصول على مجموعة كاملة من الخدمات المالية جيدة النوعية التي تشمل خدمات الدفع والادخار والائتمان والتأمين، وتقدم هذه الخدمات بأسعار معقولة، بطريقة مريحة وبكرامة للعملاء" (النعمة و حسن، 2019، صفحة 19).

التعريف الثالث: "يعرف مركز الشمول المالي في واشنطن بأن الشمول المالي الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول لمجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة بأسعار مناسبة وأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء." (دريد و غريب، 2021، صفحة 281)

نستنتج من هاته التعاريف بأن الشمول المالي موجه إلى جميع فئات المجتمع قصد تقديم خدمة معينة قد تكون تحويل مالي، قرض مالي، ادخار مالي، تأمين، مدفوعات، أو غيرها بهدف إرضاء الزبون المعني من حيث وقت أداء الخدمة وجودتها وسعرها.

2.1 أهمية الشمول المالي:

- يرمي الشمول المالي إلى تعزيز استقرار النظام المالي من خلال زيادة استخدام الأفراد للخدمات المالية وتنوع محفظة الودائع عند مختلف المؤسسات المالية، كما يحافظ هذا التنوع على استقرار النظام الاقتصادي للدول، إذ أظهرت دراسة قام بها البنك الدولي أن الدول التي تعتمد الشمول المالي بشكل كبير تكون أقل عرضة للتقلبات المالية، لأنه في حالة حدوث أي مشكل يكون أول المنسحبين من النظام الرسمي المالي هم المودعين الكبار، وهذا قد يسبب خلل كبيرو واضح،

- يساهم الشمول المالي في زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية وبالتالي زيادة سرعة وصول المدفوعات وبتكلفة أقل، وهذا يفيد الباعث والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات المالية، ويفيد النظام المالي في القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها قصد محاولة التقليل من الجرائم المالية المختلفة بما فيها المتعلقة بغسيل الأموال،
- هناك علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، ووجود علاقة بين مدى انتشار واستخدام الخدمات المالية ومستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات، هذا ما وصلت إليه دراسة تطبيقية قامت بها مجموعة البنك الدولي،
- يساعد الشمول المالي في توسيع انتشار استعمال الخدمات المالية والوصول إليها في الانتقال المتزايد للمؤسسات الصغيرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، كما يساعد الشمول المالي في زيادة نسبة توظيف أفراد خارج عائلة أصحاب المشاريع المتناهية الصغر بنسبة خمسين بالمائة،
- يعزز الشمول المالي قدرة الأفراد على الاندماج والمساعدة في بناء مجتمعاتهم من خلال تحسين قدرتهم في استخدام النظام المالي، وتحسين قدرتهم في تفادي المخاطر المالية وامتصاص الصدمات المتعلقة بالتغيرات المالية,
- يعمل الشمول المالي على الحد من الفساد الإداري لبعض الموظفين الحكوميين، كما يرفع من مستوى الشفافية في الدولة وهذا يساعدها في جذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي وانتعاش التنمية الاقتصادية من خلال زيادة المتحصلات الضريبية على الدخل وغيرها (لفته و حسين، 2019، صفحة 84)،
- يمثل الشمول المالي وسيلة مهمة لمكافحة الفقر، لأنه يمكن الفقراء من الاستفادة من الخدمات المالية بأنواعها، ويمكن أن ينتج عن الوصول المالي مجموعة من الفوائد مثل التقليل من مشاكل البطالة، الفقر، انخفاض مستوى الرفاهية، عدم المساواة،
- ينتج عن استخدام نظام شمول مالي جيد التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية، إذ يعمل على التقليل من تكلفة رأس المال، ويساهم أيضا في تحسين الإدارة المالية، كما يعمل على الحد من نمو مصادر الائتمان غير الرسمية التي تكون استغلالية في غالب الأمر،
- من جهة أخرى يمكن للشمول المالي أن يفتح نماذج أعمال جديدة للقطاع الخاص باستعمال الابتكار المالي الذي يعمل على تخفيض تكاليف المعاملات، ويمكن من وصول الخدمات المالية لأكبر قدر من السكان المهمشين (سيد احمد و السيد راضي، 2018، صفحة 8)،
- عن طريق الشمول المالي يمكن أن يستفيد الأفراد ذوي الدخل المنخفض عبر صناديق الطوارئ الفورية من قروض بمبالغ صغيرة، وهذا ما لم تقم به المؤسسات المالية التقليدية.(Ozili, 2018, p. 330)

2. أبعاد الشمول المالي:

حددت قادة مجموعة العشرين G20 بالاتفاق مع الشراكة العالمية للشمول المالي GPFIمجموعة من المؤشرات لقياس الشمول المالي عبر ثلاث أبعاد ألا وهي:

1.2 البعد الأول: الوصول إلى الخدمات المالية

يقصد ببعد الوصول إلى الخدمات المالية مدى قدرة استعمال الخدمات المالية من طرف المؤسسات الرسمية ويمكن قياس هذا البعد على أساس النقاط التالية:

- ✓ حجم الأموال المستغلة إلكترونيا،
- ✓ مدى التناسق بين النقاط المكلفة بتقديم الخدمة،
- ✓ عدد الأجهزة الآلية في كل ألف كيلومتر مربع،
- ✓ تقسيم نقاط الوصول لكل عشرة آلاف من الأشخاص المعنيين على المستوى الوطني حسب الوحدات الإدارية،
- ✓ النسبة المئوية للسكان المعنيين في جهة إدارية بإمكانية توفر نقطة وصول واحدة على الأقل (قاسي و مزيان، 2022، صفحة 601).

إن اعتماد هذه النقاط غير كافي لوحده، فالتطور التكنولوجي في مختلف القطاعات كاستخدام الهاتف المحمول واستغلال التطبيقات المالية يمكن أن يفتح أبواب جديدة للتقييم

2.2 البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية

يرمي هذا البعد إلى معرفة مدى انتظام استغلال الخدمات المالية من طرف العملاء لكن يكون ذلك عبر المؤسسات المالية، ويتم قياس ذلك في فترة زمنية معينة من خلال جمع المعلومات التالية:

- ✓ عدد المؤسسات التي لديها حسابات في شكل ودائع،
- ✓ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها قروض،
- ✓ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها حسابات مالية دائمة،
- ✓ النسبة المؤوية للأشخاص البالغين الذين تدخل لحساباتهم تحويلات مالية محلية كانت أو دولية، (مالوسي و مسعي، 2021، صفحة 9)
- ✓ النسبة المؤوية للأشخاص البالغين الذين لديهم حساب بنكي دائم،
- ✓ النسبة المؤوية للأشخاص البالغين الذين يحتفظون بحساب بنكي بعد مضي سنة،
- ✓ عدد الأشخاص البالغين الذين يعتمدون سياسة التأمين لما يعادل ألف فرد من البالغين،
- ✓ عدد الأشخاص البالغين الذين لديهم على الأقل حساب ائتمان دائم،
- ✓ عدد عمليات الدفع التي تتم عبر الهاتف،
- ✓ عدد معاملات التجزئة التي لم يستعمل الدفع النقدي فيها للشخص الواحد،
- ✓ عدد الأشخاص البالغين الذين لهم على الأقل حساب وديعة دائم،
- ✓ عدد حسابات الودائع الدائمة لعشرة آلاف شخص بالغ،
- ✓ عدد حسابات الائتمان الدائمة لعشرة آلاف شخص بالغ (فراح و عبد العزيز، 2021، صفحة 652).

3.2 البعد الثالث: جودة الخدمات المالية

المقصود بجودة الخدمات المالية هنا مدى التناسق التام بين الحاجات المطلوبة من المستهلك أو العميل ومدى التلبية لتلك الحاجات التي يتحصل عليها من الخدمة المالية المقدمة، وإن لم يكن كذلك بنسبة كبيرة فمدى الخيارات المتاحة للعميل ومدى فهم هذا الأخير ووعيه، ويتم قياس هذا البعد على أساس:

- ✓ النسبة المؤوية للأشخاص أو المؤسسات الذين يتأخرون مدة شهر عن تسديد قروضهم،
- ✓ النسبة المؤوية للأشخاص الذين لهم القدرة على وضع ميزانية مالية شهرية لهم،
- ✓ نسبة الزبائن الذين لهم ودائع تم تغطيتها عن طريق صندوق الائتمان،
- ✓ نسبة الأشخاص المثقفين حول المصطلحات المالية،
- ✓ نسبة الزبائن الذين لم يشكون من غلاء الرسوم،
- ✓ معدل الوقت الذي يقضيه الزبائن في الاصطفاف بالمؤسسات المالية،
- ✓ نسبة الأشخاص الذي يشمئزون من الاصطفاف في المؤسسات المالية،
- ✓ عدد الزبائن الذين يصرحون بشفافية المعلومات المالية عن أخذ قرض مالي،
- ✓ يجب أن يكون هناك نموذج معين يوضح مختلف الخدمات المالية،
- ✓ يجب توفر محاكم مالية يمكن اللجوء إليها في حالة حصول مشاكل مالية،
- ✓ يجب توفر قانون خاص بالشكاوى للتعامل بين المؤسسات المالية والزبائن،
- ✓ معرفة الحلول التي يلجأ إليها الأشخاص لحل أزماتهم المالية (أخذ قرض بنكي، بيع أملاك، الاقتراض من الأقارب أو الأصدقاء،
- ✓ يجب معرفة الأجر القاعدي للراتب،
- ✓ متوسط تكلفة عمليات التحويل المتعلقة بالائتمان،
- ✓ متوسط التكلفة الشهرية من أجل الحصول فتح حساب رسمي،
- ✓ المتوسط السنوي للرسوم عند فتح حساب جاري،
- ✓ مدى توفر المعلومات المالية حول أسواق الائتمان،
- ✓ معدل المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة التي يطلب منها ضمانات في حالة أخذ قرض مصرفي،
- ✓ نسبة الفروع التابعة للمؤسسات المالية مقارنة بالوحدات الإدارية في المناطق الحضرية (الزبيدي و خضير، 2021، صفحة 41).

3. عوائق الشمول المالي:

إن توسيع الفئات المستهدفة للشمول مالي أمر صعب نوعا ما بسبب العراقيل التي تقف أمام هذا الأمر، ونخص بالذكر هنا للبعض منها:

- من أبرز العراقيل التي تقف أمام الشمول المالي هي قلة الثقة أو انعدامها، سواء كان ذلك في المؤسسات المالية في احتمالية إفلاسها أو عدم قدرتها على أداء الخدمة في حينها، أو إمكانية قيامها بعملية احتيال في ظل الأنظمة المالية الضعيفة في بعض الدول، وغيرها؛ أو كان ذلك يتعلق بالخدمة المالية في حد ذاتها هل تكون بالمواصفات المطلوبة، هل تكون في الوقت المحدد، هل ترضي الزبون...إلخ،
- في بعض الأحيان لا يقدر ذوي الدخل المنخفض على تحمل التكاليف والرسوم الناجمة عن الخدمات المالية الرسمية، وأحيان أخرى لا يمتلكون أصول كافية لتلبية شروط طلب القرض أو تمديده، أو عدم القدرة على توفير جميع الوثائق المطلوبة التي تثبت الهوية الشخصية وغيرها لأداء الخدمة المالية،
- هناك بعض الخدمات المالية مستبعدة تماما من فئة من المجتمع ألا وهم المسلمون بسبب تعارضها مع قواعد الشريعة الإسلامية، لكن مؤخرا أصبح الشمول المالي يحرص كل الحرص على تقديم خدمات مالية تتوافق مع الدين الإسلامي لتوسيع الفئة المستهدفة من طرفه،
- من عوائق الشمول المالي عدم قدرة المؤسسات المالية منح حساب توفير كاف للزبائن أو تقديم ائتمان لهم نتيجة ارتفاع تكاليف المعاملات، أو عدم تكافئ المعاملات، أو الوقوع في حالة عدم اليقين، خصوصا في المناطق الريفية بالبلدان النامية التي تعاني من افتقارها للبنية التحتية، (بسبع و طهراوي، صفحة 6)
- هناك بعض العوائق تتعلق بالعرض والبعض الآخر يتعلق بالطلب للخدمة المالية، فبالنسبة لهذا الأخير فتتمثل العوائق في الثقافة المحدودة والاستبعاد الاجتماعي ونقص الوعي حول السلع التي يمكن تقديمها والخدمات الممكن أدائها، فبعض المنتجات المالية لا تتوافق مع متطلبات ذوي الدخل الضعيف ولا يمكن تكييفها حسب احتياجاتهم، أما ما يتعلق بالعرض فالعوائق تتمثل في قيمة تكاليف المعاملات التي قد ترتفع بسبب تدني مستويات التعلم، مشكل اللغة، نقص البنى التحتية،
- يلعب نوعية وطريقة تقديم الخدمة المالية دورا مهما في التحفيز على طلبها أو العكس، والمقصود هنا هو الجانب الودي والتعاطفي لمقدم الخدمة في حد ذاته، فهذا السبب إما أن يكون عائق أو يكون جانب محفز لتوسيع الشمول المالي (غناوي و صالح، 2018، صفحة 4)،
- تدني حدة التنافس بين المؤسسات المالية، وزيادة نسب التركز الائتماني، وأيضا عدم وجود تصنيف مالي قانوني خاص بمؤسسات التموين الصغيرة الحديثة النشأة (ضيف، 2020، صفحة 482).

4. الاستراتيجيات المتخذة لدعم الشمول المالي في الجزائر:

أعدت الدول العربية العديد من الاستراتيجيات من أجل توسيع الشمول المالي بها كدعم المؤسسات المالية في هذا المجال، زيادة التثقيف المالي، حماية المستهلك المالي وتنشيط المنافسة المالية (الطيب، 2020، صفحة 17)؛ حيث كانت دولة الجزائر تعد من الدول المتأخرة في عدة جوانب خصوصا جانب الرقمنة لكن بعد ظهور جائحة كورونا في الآونة الأخيرة قامت هذه الأخيرة بدفع الجزائر بقفزة نوعية نحو الأمام في مجال الرقمنة التي تعد إحدى آليات الشمول المالي، مما أدى ذلك إلى زيادة الطلب على الخدمات المالية بشكل كبير، وفي هذا السياق استغل بنك الجزائر هذا الأمر وقام بحث البنوك والمؤسسات المالية على وجوب اتخاذ

كل الإجراءات اللازمة لزيادة رغبة زبائنهم في استعمال وسائل الدفع غير النقدية، خصوصا العمليات البسيطة مثل التحويلات النقدية العادية، من بين الإجراءات المتخذة:

- تمكين التجار من استعمال أجهزة الدفع الإلكتروني بدون حساب تكاليف أو رسوم إضافية،
- تسريع إجراءات تحضير ومنح البطاقات المصرفية،
- تسهيل استعمال المصارف الآلية الإلكترونية والشبابيك الآلية للأوراق النقدية، استعمال البطاقات البنكية، (صاري و بوطريق، 2021، صفحة 12)
- تعيين الأهداف المرجوة لتعزيز الشمول المالي،
- استخراج نقاط الضعف التي من شأنها تثبيط وعرقلة الشمول المالي من أجل محاولة تفاديها في المستقبل،
- استخراج نقاط القوة التي لها علاقة قوية بدعم الشمول المالي والتركيز على تعزيزها والحفاظ عليها،
- تعيين الآليات التي تساعد على متابعة وقياس الأداء المتخذ في بناء الاستراتيجيات،
- حسن تنظيم وتنسيق العلاقة بين الأطراف المعنية في بناء الاستراتيجيات بشكل يسهل بنائها وإنجازها (طرشي، انساعد، و عبو، 2019، صفحة 128)،
- إقامة شراكة بين البنوك ومشغلي الهواتف المحمولة بهدف نقل الخدمات المالية إلى حيث يوجد الزبون،
- توعية وإعلام كل من العملاء والفئات المهمشة على الخصوص ومقدمي الخدمات المالية بحقوق ومبادئ حماية المستهلك المالية،
- تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي الذي يحكم حماية مستهلكي الخدمات المالية، والإفصاح عن المعلومات والشفافية (Rakhrour & Daham, 2021, p. 490).

خاتمة:

يعد الشمول المالي هدفا مهما في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكل دول العالم خصوصا الدول النامية منها، فكل القضايا التي لها علاقة بالشمول المالي تحظى بأهمية بالغة لما لها من تأثير مباشر عليه، فاتخذت هذه الدول استراتيجيات متنوعة نحو تحقيق شمول مالي واسع يمكنها من بلوغ مبتغاها رغم كل العراقيل والعوائق التي تصدها عن ذلك، وبذلك اتخذ البنك المركزي للجزائر الشمول المالي كهدف وسيط لتحقيق العديد من الأهداف المسطرة.

من هذا البحث خلصنا إلى:

- الشمول المالي رغم أنه موجه لجميع أفراد المجتمع لكنه يهتم بالشرائح ذات الدخل المنخفض،
- يهدف الشمول المالي إلى وصول الخدمات المالي بشكل جيد يلبي رغبات طالبها وبشكل ومستمر وبتكاليف منخفضة،
- يعتمد الشمول المالي على تعميم التثقيف والتعليم الماليين من أجل تعزيز الرفاهية المالية للكل،
- يساعد الشمول المالي على بناء نظام مالي فعال يهتم بالإفصاح على المعلومات ويتميز بالشفافية،

- في حالة تحقيق شمول مالي كامل فإنه يتمكن جميع الأفراد البالغين من الحصول على خدمات مالية ذات نوعية جيدة تشمل خدمات الدفع، الادخار، الائتمان، التأمين، كل ذلك بأسعار معقولة وبشكل مريح يحفظ كرامة الزبون؛ وهذا يسوق بطريقة غير مباشرة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورفع الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية.

التوصيات:

- الاهتمام بجانب الهواتف الذكية ومحاولة استغلالها أحسن استغلال في توسيع الشمول المالي لأقصى حد ممكن،
- على المؤسسات البنكية ان تعطي للزبون اهتمام كبير (من نحية التعامل معه أخلاقيا) من أجل الرفع من نسبة الزبائن لديه وبالتالي المساهمة في زيادة الشمول المالي.

آفاق البحث:

- دور الشمول المالي في زيادة وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر.
- الأسس والدعائم التي تقف عليها المؤسسات البنكية من أجل تحقيق شمول مالي.

- **المراجع:**

- Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review* , pp. 329-340.
- Rakhrour, Y., & Daham, S. R. (2021). Financial Inclusion in Algeria: reality and outlook. *Strategy and Development Review* , pp. 478-493.
- أحمد عدنان غناوي، و لورنس يحي صالح. (2018). تحليل فاعلية الشمول المالي لمعاجة الفقر في العراق مع الإشارة إلى التجربة النيجيرية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية* ، الصفحات 1-26.
- أسامة فراح، و رحمة عبد العزيز. (2021). الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك. *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكادمية* ، الصفحات 645-665.
- اسماعيل صاري، و إبراهيم بوطريق. (2021). الشمول المالي كداعم أساسي لنجاح مبادرات رقمنة المالية العامة بالجزائر في ظل انتشار جائحة كورونا. *التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة*، (الصفحات 1-19). مصر.
- إكرام مالوسي، و سنة مسعي. (2021). *الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر*. مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية.
- حنان الطيب. (2020). *الشمول المالي*. دولة الإمارات المتحدة: صندوق النقد الدولي.

- حنان دريد، و الطاوس غريب. (أفريل, 2021). دور التمويل الاسلامي في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة عينة من متعاملي بنك البركة ومصرف السلام الجزائر. *مجلة البشائر الاقتصادية* ، الصفحات 276-295.

- خالد ابراهيم سيد احمد، و مُحَمَّد مُحَمَّد السيد راضي. (ديسمبر, 2018). الشمول المالي وعلاقته بالتنمية البشرية ومعدلات الفقر في مصر. *التجارة والتمويل* ، الصفحات 1-28.

- رشا عودة لفته، و عواد سالم حسين. (2019). آليات وساسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق. *مجلة كلية مدينة العلم الجامعة* ، الصفحات 80-94.

- صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة* ، الصفحات 104-129.

- عبد القادر بسبع، و دومة علي طهراوي. واقع الشمول المالية في الجزائر على ضوء المؤشر العالمي للشمول المالي(Fidex 2017). *التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة*. مصر.

- فضيل البشير ضيف. (2020). واقع وتحدياتالشمول المالي في الجزائر. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية* ، الصفحات 471-485.

- محمد طرشي، رضوان انساعد، و عمر عبو. (2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال* ، الصفحات 118-137.

- محمد نعمة الزبيدي، و جنان مُحَمَّد خضير. (september, 2021). الشمول المالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة/المعوقات والحلول. *warith scientific journal* ، الصفحات 36-49.

- نغم حسين النعمة، و نوري احمد حسن. (2019). دور الشمول المالي في تقديم الدعم المالي للمرأة في العراق. *المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك* ، الصفحات 17-31.

- يسمينة قاسي، و توفيق مزيان. (ماي, 2022). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والتنمية المستدامة -دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية-. *مجلة المنهل الاقتصادي* ، الصفحات 597-608.